

تقارير حول الحريات الدينية - 2011

الكويت

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد وعلى أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع. ويدعو الدستور إلى " الحرية المطلقة" فيما يتعلق بالمعتقد وحرية ممارسة العبادة بما يتوافق مع الأعراف القائمة، شرط أن لا تتناقض مع النظام العام أو الأخلاق العامة. وهناك قوانين وسياسات أخرى تقيد ممارسة الحرة للدين وقد قامت الحكومة بتطبيق هذه القيود على نحو متقطع. وقد عانت الأقليات الدينية من بعض التمييز نتيجة لسياسات الحكومة. ولم تبد الحكومة توجهاً نحو التحسن أو التدهور فيما يتعلق باحترام وحماية الحق في الحرية الدينية.

وأفاد عدد قليل من التقارير بوقوع انتهاكات مجتمعية أو تمييز على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية.

وكان المواطنون عموماً منفتحين ومتسامحين تجاه الجماعات الدينية الأخرى، على الرغم من أن هناك أقلية صغيرة جداً تعارض وجود جماعات غير مسلمة في البلد أو ترفض شرعية الإسلام الشيعي. وفي حين أنه حدث بعض التمييز على أساس الدين على المستوى الفردي، إلا أنه لم يكن منهجياً ولم يكن منتشرًا على نطاق واسع. وقد أدت الاحتجاجات الشعبية في البحرين في أوائل فصل الربيع، وما تلاها من تدخل من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، إلى زيادة التوترات الطائفية بين السنة والشيعية في الكويت خلال العام، وتعرض بعض أعضاء الطائفة الشيعية لمضايقات وتهديدات بالعنف الجسدي.

وقد شجع السفير الأمريكي ومسؤولون آخرون في السفارة الحكومة على معالجة بواعث قلق الزعماء الدينيين، والتقوا على نحو متواتر مع مجموعات سنية وشيعية ومسيحية معترف بها، ومع ممثلين عن مختلف الجماعات الدينية غير المعترف بها وعن المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع قضايا الحرية الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

تشير التقديرات المستمدة من سجلات التصويت ووثائق الأحوال الشخصية إلى أن نسبة 70 في المائة من المواطنين، بمن فيهم العائلة الحاكمة، ينتمون إلى المذهب السني. ولا يميز الإحصاء الوطني للسكان بين السنة والشيعية. وتنتمي الغالبية من نسبة الـ 30 في المائة المتبقية من المواطنين إلى المذهب الشيعي، وهناك حوالي 150 إلى 200 من المواطنين المسيحيين وعدد قليل من البهائيين. ويُقدر عدد السكان الشيعية غير المواطنين في الكويت بحوالي 150 ألف شخص. وفي حين أن هناك كثافة سكانية مرتفعة نسبياً للسنة أو الشيعية في بعض المناطق، هناك دمج ديني جيد في أغلب المناطق.

ويقدر عدد المسيحيين المقيمين في البلاد بأكثر من 450 ألف شخص أغلبهم من الرعايا الأجانب. وتشمل الجالية المسيحية التي تعترف بها الحكومة الكنيسة الكاثوليكية (اللاتين) والكنيسة القبطية الأرثوذكسية، والكنيسة الإنجيلية الوطنية (البروتستانتية). ومن الطوائف الدينية الأخرى المعترف بها طائفة الأرمن الأرثوذكس وطائفة الروم الأرثوذكس وطائفة الروم (الملكيين) الكاثوليك، والكنيسة الأنجليكانية. وهناك أيضاً كثير من الجماعات المسيحية الأصغر عدداً غير المعترف بها. كما يوجد بالبلاد حوالي 300 ألف شخص من الهندوس و100 ألف شخص من البوذيين و10 آلاف شخص من السيخ و400 شخص من البهائيين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسي

يكفل الدستور " الحرية المطلقة" فيما يتعلق بالمعتقد وحرية ممارسة العبادة بما يتوافق مع الأعراف القائمة شرط أن لا تتناقض مع النظام العام أو الأخلاق العامة. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة.

لا تسجل الحكومة ديانة الأشخاص على جوازات السفر أو وثائق الهوية الوطنية، باستثناء شهادات الميلاد. ولا تميز الحكومة بين السنة والشيعية على شهادات الميلاد التي تصدرها للمسلمين.

وتشكل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الجهة المسؤولة رسمياً عن الإشراف على الجماعات الدينية. وقد تعاونت الكنائس المعترف بها رسمياً مع عدد من الجهات الحكومية في تصريف أمورها الخاصة. وتشمل تلك الجهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تتولى إصدار التأشيرات وتراخيص العمل لرجال الدين ومساعدتهم، ووزارة الخارجية وبلدية الكويت التي تتولى إصدار تراخيص البناء وتتعامل مع القضايا المتعلقة باستخدام الأرض، ووزارة الداخلية التي تتحمل مسؤولية قضايا الأمن وحماية الشرطة لأماكن العبادة. وقد عبّرت الكنائس عن قلقها حيال ما تعتبره عدم تجاوب كافٍ من السلطات وصعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة.

وفي حين أنه لا توجد قائمة حكومية رسمية بالكنائس المعترف بها، إلا أن هنالك سبع كنائس لديها نوع من الاعتراف الرسمي يمكنها من ممارسة نشاطها، وهي - الكنيسة الإنجيلية الوطنية، والكنيسة الكاثوليكية، وكنيسة الأقباط الأرثوذكس، والكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية، وكنيسة الروم الأرثوذكس، وكنيسة الروم الكاثوليك، والكنيسة الأنجليكانية. وهذه الكنائس السبع معترف بها من حيث أن لديها ملفات مفتوحة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الأمر الذي سمح لها باستقدام موظفين دينيين وموظفين للإشراف على الكنائس، علاوة على توجيه الدعوة إلى محاضرين وزائرين آخرين تستضيفهم.

وكانت إجراءات تسجيل وترخيص الجماعات الدينية مشابهة لتلك التي تنطبق على المنظمات غير الحكومية. وقد مارست الجماعات الدينية غير المسجلة شعائرها الدينية في أماكن خاصة وغير رسمية أو في أماكن العبادة التي تستخدمها الجماعات الدينية غير المسلمة الموجودة في البلاد. ولا تتدخل الحكومة في مثل هذه التجمعات الخاصة.

أما أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها في القرآن، مثل البهائيين والبوذيين والهندوس والسيخ، فلم يكن بإمكانها بناء أماكن عبادة أو أية مرافق دينية خاصة بها، إلا أنه كان يُسمح لاتباع الجماعات الدينية غير المعترف بها بممارسة شعائرهم الدينية داخل بيوتهم دون تدخل حكومي.

وقد سيطرت الحكومة بصورة مباشرة على المؤسسات السننية، فكانت تعين أئمة السنة وتراقب الخطب التي يلقونها في صلاة الجمعة، كما قامت أيضاً بتمويل بناء مساجد السنة. وقد تم في عدة حالات توقيف أئمة سنة عن العمل لإلقائهم خطباً اعتبرتها الحكومة ذات طابع تحريضي. ولا تمارس الحكومة هذه السيطرة على المساجد الشيعية التي يتم تمويلها من قبل الطائفة الشيعية وليس من قبل الحكومة.

ويُحظر الأكل والشرب والتدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان بين شروق الشمس وغروبها، حتى على غير المسلمين، مع عقوبة قصوى محددة تصل إلى 100 دينار كويتي (360 دولاراً) و/ أو السجن لشهر واحد. وفي 27 أغسطس/آب، تم إلقاء القبض على ثلاثة من غير المواطنين لتناول الطعام والتدخين خلال شهر رمضان.

وتدعم الحكومة ماليا دعوة المسلمين السنة الأجانب غير السنة المقيمين في البلد إلى التحول إلى المذهب السني إلا أنها لا تجيز التحول عن الإسلام.

وتتولى اللجنة الإستشارية العليا التابعة للديوان الأميري مهمة استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لإعداد المجتمع من أجل التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية في جميع المجالات. وترفع اللجنة اقتراحات إلى أمير البلاد حول السبل التي تضمن توافق قوانين البلد مع أحكام الشريعة الإسلامية، لكنها لا تملك أي سلطة لفرض مثل هذه التغييرات.

وتتولى المحاكم الشرعية تطبيق قانون الأحوال الشخصية، وتسمح الحكومة للشريعة باتباع الفقه الشيعي في قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وفي عام 2003، وافقت الحكومة على طلب شيعي بتأسيس محكمة نقض (تمثل المحكمة العليا) للإشراف على قضايا الأحوال الشخصية للشريعة. ولم يكن قد تم تأسيس المحكمة الجديدة مع حلول نهاية العام. ويتولى الوقف الشيعي المستقل الإشراف على إدارة الأوقاف الشيعية.

يحظر تعديل عام 1980 لقانون الجنسية الصادر سنة 1959 منح الجنسية الكويتية لغير المسلمين. ويسمح القانون للمواطنين المسيحيين بنقل جنسيتهم إلى أبنائهم.

وهناك قوانين ضد الإساءة إلى المقدسات الدينية وضد الردة والتبشير. ورغم أن عدد الحالات التي تسري عليها تلك القوانين ظل محدوداً للغاية، إلا أن الحكومة كانت تطبق تلك القوانين بفعالية، وعلى وجه الخصوص القوانين التي تحظر على غير المسلمين تبشير المسلمين بدين آخر.

ويقضي قانون المطبوعات والنشر الصادر عام 2006 بعقوبة السجن للصحافيين الذين يحقرون أي دين، ويحظر التجريح بالإسلام أو المساس بالشخصيات الدينية الإسلامية أو اليهودية-المسيحية، بمن فيهم النبي محمد ويسوع المسيح [النبي عيسى]. كما يحظر أيضاً المطبوعات التي تعتبر الحكومة أنها يمكن أن تخلق الكراهية أو تنشر الشقاق بين السكان، أو تحرّض الأشخاص على ارتكاب الجرائم. ويجيز القانون أيضاً لأي

مواطن رفع دعاوى جنائية ضد أي كاتب إذا اعتقد هذا المواطن أن الكاتب قام بالافتراء على الإسلام أو الأسرة الحاكمة أو الأخلاق العامة.

وكان على الشيعة الراغبين في العمل كأئمة السفر إلى الخارج لتلقي التدريب والتعليم (وكانوا يتوجهون بصفة رئيسية إلى العراق وإيران وإلى حد أقل إلى سوريا) نظراً لعدم وجود دورات دراسية في الفقه الشيعي في كلية الشريعة التابعة لجامعة الكويت، وهي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تقوم بتدريب الأئمة. ولا يوجد أساتذة شيعة في كلية الشريعة في جامعة الكويت.

وتفرض الحكومة تعليم الدين الإسلامي لجميع الطلاب والطالبات في المدارس العامة. كما تفرض أيضاً تعليم الدين الإسلامي في المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر (بغض النظر عما إذا كان الطالب مواطناً أو مقيماً أجنبياً). ولم تشترط الحكومة، من الناحية العملية، أن يحضر الطلاب والطالبات غير المسلمين تلك الدروس.

وتعتمد كتب تعليم الدين الإسلامي المستخدمة في المدارس الثانوية، في معظمها، التفسير السنني للإسلام. وهناك نصوص في الكتب المدرسية المستخدمة في منهاج الدراسات الإسلامية للصف التاسع تعتبر بعض المعتقدات والممارسات الشيعية هرطقة. ويحظر القانون الدروس الدينية المنظمة لتعليم أديان أخرى غير الإسلام. وكانت الدروس الدينية غير الرسمية تُقدم في البيوت الخاصة وفي مرافق الكنائس دون تدخل الحكومة.

تحتفل الحكومة بالمناسبات الدينية التالية كأعياد وطنية: رأس السنة الهجرية والمولد النبوي والإسراء والمعراج وعيد الفطر وعيد الأضحى. ويستطيع أرباب العمل في القطاع الخاص تقرير ما إذا كانوا سيمنحون موظفيهم من غير المسلمين إجازات خلال الأعياد غير الإسلامية.

الممارسات الحكومية

فرضت الحكومة سياسات وقبواً قانونية على الحرية الدينية بشكل متقطع. ولم يحدث تغيير على وضع احترام الحكومة للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

في 27 أكتوبر/نشرين الأول، اعتقل نحو 50 هندوسياً لفترة وجيزة في السالمية لاحتفالهم بعيد ديوالي بعد الساعات التي سمحت بها الشرطة.

وقد رفعت الحكومة دعاوى قضائية بحق بعض الأفراد الذين هددوا الأقليات الدينية خلال العام. ففي 17 حزيران/يونيو، ألقى القبض على مبارك البذالي المدرج اسمه في قائمة الأشخاص المصنفين أعضاء في القاعدة أو مرتبطين بصلات بالقاعدة بناء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1267 وسجن لنشره تعليقات معادية للشيعة في حسابه على موقع تويتر. وفي 18 تموز/يوليو، أثناء وجود البذالي في السجن، وجدت المحكمة الابتدائية أنه مذنب بموجب التهم التي تم توجيهها إليه في عام 2010، بتهديده بقتل عضو شيعي في مجلس الأمة، والخط من قدر المذهب الشيعي وتهديد المجتمع الشيعي. وقد حكم على البذالي بالسجن ثلاث سنوات، وإن كانت محكمة الاستئناف قد خففت الحكم الصادر بحقه في 5 سبتمبر/أيلول إلى السجن ستة أشهر. وفي 25 سبتمبر/أيلول، وجدت المحكمة الابتدائية البذالي مذنباً بالتهم التي اعتقل على أساسها في 17

يونيو/ حزيران وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. وقد أمضى فترتي الحكم في نفس الوقت، وأفرج عنه في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني.

وفي 7 حزيران/يونيو، أُلقي القبض على ناصر ابل لتحقيره المذهب السني، من بين تهم أخرى. وفي 27 سبتمبر/أيلول، أُدين بتهمة تحقير الدين وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. إلا أنه تم الإفراج عنه فوراً لقضائه المدة المقررة.

وحققت الحكومة في عدة حوادث تخريب تم القيام بها على امتداد العام استهدفت مساجد ومرافق أخرى للشريعة والسنة أيضاً. ولم يتبين وجود استهداف منهجي للجماعات الدينية.

في مارس/آذار أعلنت وزارة الإعلام أنها سترفع دعوى ضد قناة العدالة الفضائية ضد جريدة الدار، التي تشير إلى نفسها بأنها "صوت الشيعة"، لإشارتهما إلى التدخل العسكري الذي قادتته السعودية في البحرين على أنه "غزو". ولم تكن قد توفرت أي معلومات إضافية حول هذه القضية بحلول نهاية العام. وتم إغلاق وسائل إعلام أخرى مؤقتاً لأسباب مماثلة، وإن كان قد سُمح لها بالعمل مجدداً ولم تتخذ أية تدابير أخرى ضدها.

وكان الشيعة ممثلين بشكل جيد في قوات الشرطة وبعض فروع الأجهزة العسكرية/الأمنية، وإن لم يكن في جميع الفروع وغالباً ليس في مناصب قيادية. وزعم بعض الشيعة بأن "سقفاً زجاجياً" من التمييز حال دون حصولهم على مناصب قيادية في بعض هذه المنظمات. ولكن رئيس الوزراء قام بتعيين وزيرين من الشيعة في كل حكومة تم تشكيلها منذ عام 2006. ولدى حلول نهاية العام، كان مجلس الوزراء الذي تم تشكيله في مايو/أيار 2011، يضم اثنين من الوزراء الشيعة، كما كان للأmir عدد من المستشارين الشيعة رفيعي المستوى.

ولا يوجد أي قانون محدد ينص على حظر تأسيس أماكن العبادة لغير المسلمين، غير أنه كان يتعين في أحيان كثيرة على الجماعات التي ليست مسلمة سنوية وطلبت الحصول على تراخيص لبناء أماكن جديدة للعبادة الانتظار فترات طويلة، وصلت أحياناً إلى سنوات، للحصول على الموافقة.

كما تم رفض مثل هذه الطلبات في بعض الحالات. وقد منحت الحكومة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في الكويت، التي يبلغ عدد أعضائها حوالي 50000 عضو، قطعة من الأرض. وكانت عملية تشييد مرفق العبادة قد شارفت على الاكتمال لدى حلول نهاية العام. كما تعاونت وزارة الخارجية مع كنيسة الروم الملكيين الكاثوليك في الكويت في محاولة لإيجاد موقع مناسب للكنيسة لبناء مرفق دائم للعبادة. وما زالت الطلبات من مجموعات أخرى في انتظار البت فيها.

ورغم اعتراف الحكومة الرسمي بسبع طوائف مسيحية، لم تحظ جماعات الأرثوذكس الهنود، ومار توما، وكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون)، وكنيسة المجيبين السبتيين باعتراف الحكومة الرسمي.

وقد سمحت الحكومة لهذه الجماعات الدينية بممارسة نشاطها في فيلات تستأجرها تلك الجماعات أو في منازل خاصة أو في مرافق تابعة لكنائس معترف بها. وأفاد أعضاء هذه التجمعات الدينية بأنهم استطاعوا إقامة شعائر العبادة دون أي تدخل من قبل الحكومة بشرط عدم قيامهم بمضايقة جيرانهم أو انتهاك القوانين

المتعلقة بالتجمع والتبشير. كما مُنعت الكنائس غير المعترف بها من إظهار إشارات أو رموز دينية، كالصليب أو اسم الطائفة، خارج أي مبنى، ومن القيام بأنشطة عامة. وتعيّن على الزعماء الدينيين الأجانب للجماعات غير المعترف بها الحضور إلى البلاد كموظفين غير دينيين وتقديم الخدمات الدينية لأتباع طائفتهم خارج نطاق عملهم العادي.

وسمحت الحكومة للمصلين بالتجمع سلمياً في الأماكن العامة للمشاركة في شعائر يوم عاشوراء (يوم الحداد الشيعي على استشهاد الحسين) ووفرت الحماية الأمنية للأحياء الشيعية. غير أن الحكومة لم تسمح بتمثيل استشهاد الحسين في الأماكن العامة ولم تسمح بالقيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء خلال العام.

كما أن الحكومة لم تسمح بتأسيس شركات نشر دينية غير إسلامية أو مؤسسات لتدريب رجال الدين غير المسلمين. وعلى الرغم من تلك القيود نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها بشكل حصري من قبل أتباعها. وتم السماح لشركة خاصة تُدعى "بوك هاوس" (Book House Company Ltd) باستيراد نسخ من العهدين القديم والجديد ومن مواد دينية مسيحية أخرى لاستخدامها حصراً من قبل الجاليات المسيحية التي تعترف الحكومة بها، شرط عدم اشتمال أي منها على أي تحقير للإسلام. وكانت "بوك هاوس" الشركة الوحيدة التي حظيت بترخيص لاستيراد تلك المطبوعات. ومنعت الحكومة الكنائس من جلب نسخ التوراة والإنجيل والمطبوعات المسيحية الأخرى للسجناء في مرافق الاحتجاز. ومع ذلك أفاد بعض السجناء بأنه سُمح لهم بقراءة الأناجيل بحرية.

وقد فرضت الحكومة حصصاً محددة على عدد رجال الدين ومساعدتهم الذين تستطيع الجماعات المسيحية السبع المرخصة استقدامهم إلى البلاد. وقد وجد أغلبها العدد المحدد غير كاف لتلبية احتياجات أتباعه. كما اعتبر معظم هذه الجماعات أن مرافقه الراهنة غير كافية لخدمة أتباعه فيما واجهت غالبيتها مشاكل لا يُستهان بها في مساعيها لبناء مرافق جديدة.

وقد عبّر أبناء الطائفة الشيعية عن القلق بشأن قلة عدد مساجد الشيعة نسبياً بسبب بطء الحكومة في الموافقة على بناء مساجد جديدة وترميم المساجد القائمة. وقد قامت الحكومة منذ عام 2001، بمنح تراخيص ووافقت على بناء ستة مساجد جديدة للشيعة. وبهذا أصبح مجموع مساجد الشيعة في البلد 35 مسجداً.

وتوجد مئات من الحسينيات المخصصة لتجمع أبناء الطائفة الشيعية. إلا أن أغلبها كان غير رسمي وغير مرخص. والحسينيات الموجودة هي، بشكل عام، أملاك خاصة ترتبط بالأسر الشيعية البارزة. وكان المجلس البلدي الجهة التي تتحكم في القدرة على الحصول على منح الأراضي المملوكة للدولة، ويُقال إنه كان يرفض في بعض الأحيان منح أراضٍ للمؤسسات الشيعية.

وتفرض وزارة التربية والتعليم على مدراء المدارس حذف أي إشارة إلى إسرائيل أو المحرقة (الهولوكوست) من كتب اللغة الإنجليزية المدرسية، على الرغم من إفادة بعض المدرسين بأن كتبهم المدرسية تتضمن معلومات محدودة عن المحرقة.

ولم يُسمح للأساتذة في المدارس البريطانية بتعليم مادة الأديان المقارنة، على الرغم من ضرورة إدراج هذه المادة ضمن المقرر الدراسي البريطاني حسب مقتضيات القانون البريطاني.

وحظرت الحكومة على المبشرين غير المسلمين القيام بأعمال التبشير في أوساط المسلمين، إلا أنها سمحت لهم بممارسة أنشطتهم في أوساط الجماعات غير المسلمة.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

أبدى المواطنون بشكل عام انفتاحاً وتسامحاً مع الجماعات الدينية الأخرى، إلا أنه كانت هناك تقارير عن انتهاكات مجتمعية أو تمييز على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وهناك أقلية ضئيلة تعارض وجود الجماعات غير المسلمة في البلاد وترفض شرعية الشيعة.

وقد أدت الاحتجاجات الشعبية في البحرين في أوائل فصل الربيع وما تلاها من تدخل دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة التوترات الطائفية على مستوى المجتمع المحلي في الكويت خلال العام. وفي حين أن الحوادث كانت عموماً حوادث متفرقة، إلا أن بعض أعضاء الطائفة الشيعية، بمن فيهم برلمانيون، تعرضوا لمضايقات وتهديدات بالعنف الجسدي والموت. كما كانت هناك أيضاً تقارير عن تخريب مرافق دينية سنية و شيعية وعن منظمات خاصة تقوم بتوزيع منشورات ضد الشيعة.

وفي شهر مايو/أيار، أفاد تقرير صحفي بتعرض مرافقين شيعيين للضرب بعد دخولهما مسجداً سنياً لأداء الصلاة. وبحلول نهاية العام، ذكرت الصحيفة الشيعية، الدار، المملوكة لجهة خاصة، أن هناك "مئات" من الدعاوى القضائية ضدها، وهي قيد النظر لم يتم البت فيها بعد، ولكنها لا تستند كلها إلى اعتبارات طائفية. وقد لاحقت الحكومة قضائياً أشخاصاً بسبب حادثين من التحرش بشيعة ومضايقتهم، بما في ذلك تهديدات وُجّهت لعضو في مجلس الأمة.

وفي حين حدثت بعض حالات تمييز على أساس الدين على مستوى الأفراد، غير أنه لم يكن هناك ما يشير إلى أن التمييز كان منهجياً أو أنه منتشر على نطاق واسع.

وذكرت بعض العاملات في المنازل أن أرباب العمل صادروا مواد دينية مثل الإنجيل والسبحات، إضافة إلى مواد غير دينية.

كما ذكر مسؤولو الكنائس أن بعض خدم المنازل المسيحيين اشتكوا من أن أرباب عملهم لم يسمحوا لهم بمغادرة المنازل التي يعملون فيها، مما حال دون تمكنهم من التعبّد وممارسة شعائرهم الدينية بشكل منظم مع طوائفهم.

ويُسمح لمعظم خدم المنازل في الكويت بيوم واحد كإجازة أسبوعية، مما يجعل من الصعب عليهم التعبّد وإنجاز بقية شؤونهم الشخصية الأخرى.

وقد تمكنت بعض الكنائس التي لم تجد مكاناً آخر تتجمع فيه من التجمع في المدارس خلال عطل نهاية الأسبوع. وذكر ممثلون عن تلك الكنائس أن تلك المدارس تعرضت لضغط من المجتمع لكي تمتنع عن السماح للكنائس باستخدامها كأماكن للتجمع.

وقد احتفى الكثير من الفنادق والمتاجر ومؤسسات الأعمال الأخرى التي يتعامل معها المواطنون وغير المواطنين أيضاً علناً بالأعياد غير الإسلامية كعيد الميلاد و عيد الفصح و عيد ديوالي. فخلال موسم عيد

الميلاد زينت المتاجر والمراكز التجارية والبيوت بأشجار عيد الميلاد وبالأضواء وبثت موسيقى عيد الميلاد في الأماكن العامة وعلى الراديو، بما في ذلك أناشيد كلماتها ذات طابع مسيحي صريح. وكانت زينة عيد الميلاد معروضة للبيع على نطاق واسع. ولم يبلغ أي من المحلات الكثيرة التي عرضت مواد خاصة بعيد الميلاد عن وقوع أية حوادث سلبية. وقد نشرت وسائل الإعلام المطبوعة بانتظام تقارير عن احتفالات عيد الميلاد، بما في ذلك تخصيص ملحقات كبيرة تشرح بالتفصيل الأهمية الدينية لعيد الميلاد.

وأفادت تقارير بأن بعض خطباء المساجد استخدموا عبارات معادية للسامية في شعائرهم الدينية.

ولم تقم الحكومة بالثني علنا عن معاداة السامية.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ظل التواصل المكثف بخصوص مسائل الحرية الدينية يشكل أولوية بالنسبة للسفارة. وقد اجتمع مسئولو السفارة مراراً مع الجماعات السننية والشيعية والمسيحية المعترف بها، علاوة على ممثلي جماعات دينية مختلفة غير معترف بها ومنظمات غير حكومية تهتم بأمور الحرية الدينية.

وقد حث السفير ومسئولو السفارة الأمريكية الآخرون الحكومة بنشاط على معالجة بواعث القلق لدى الزعماء الدينيين، مثل الازدحام وانعدام المساحات الكافية لممارسة الشعائر الدينية وعدم القدرة على الحصول على المواد الدينية وعدم وجود العدد الكافي من موظفي المرافق الدينية والتأخيرات البيروقراطية في إتمام إجراءات الطلبات الروتينية.